

محاضرات في مقاييس: اليقظة الاجتماعية وإدارة التزادات

سنة ثلاثة موارد بشرية

أساسيات التعامل مع المورد البشري واسلوب مواجهة المشاكل

1- كيفية التعامل مع المورد البشري في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يعتبر المورد البشري ذو اهمية بالغة و خاصة في المؤسسات التي تعتمد على كثافة اليد العاملة لتغطية النقص التكنولوجي، وباعتباره الحرك الأساسي والفعلي لباقي الوظائف الأخرى ، وبالتالي يجب على المسير اتباع جملة من الأساليب والأساسيات التي تمكنه من التحكم في هذا العامل الأكثر خطورة وصعوبة، ويمكن ذكر ما يلي¹:

طبيعة التعامل :

لا يملك الأفراد في المؤسسة القدرة على السيطرة مع سلطة محدودة ، لكن يمكن أن يكون لهم الأثر الفعال اذا عرف المسير كيف يديرون في المؤسسة، عن طريق جملة من السلوكيات التي تشعرهم ائمهم في المؤسسة².

شخصية المسير :

لا يجب ان يكتفي المسير بدوره كمدير للمؤسسة بل يجب ان توفر فيه صفة القائد الذي يستطيع ان يثير في الأفراد بقوة تعامله لا بقوة سلطته في المؤسسة.

ظروف العمل :

تساعد ظروف العمل على ترسيخ قيمة الأفراد بالنسبة للمؤسسة مثل النظافة، الانارة الجيدة، التكيف، المندام ... قد يعتبر الكثير من المسيرين أن هذه الأمور شكلية وعبارة عن تكاليف اضافية لكنها في الحقيقة تلامس داخل الأفراد في المؤسسة كما تعطي صورة جيدة للمؤسسة لدى الزبائن والعملاء.

تشجيع روح الأخذ والعطاء:

تحسيس الأفراد بأهمية كل شخص بالنسبة للآخر مما يشيع روح التعاون والعطاء فيما بينهم، وترتكز أهمية هذا الأسلوب على دور المسير الذي يجب أن يكون قدوة في العطاء.

الاستقلالية:

¹ علي الخضر، بيان حرب، ادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ط1، جامعة دمشق للنشر، دمشق، 2006، ص 223.

² Charlotte Koch & Jan de Kok, Human-resource-based theory, of the small firm, Zoetermeer, October, 1999, p 17.

يعتبر منح مساحة من الاستقلالية للأفراد من العوامل التي تشجع على الابداع دخول المؤسسة كما انما تمنح الأفراد مزيد من الثقة والمسؤولية في نفس الوقت.

نقد التصرفات وليس الأشخاص:

عند القيام بعملية التقييم لابد من الوقوف عند كل التصرفات والأعمال بالطرق الى سيرورة العمل والتوجه بال النقد وذلك بإبراز الا دور الحامة التي قام بها الأفراد، كما يجب التطرق الى النقائص والعيوب عن طريق توجيه النقد الى الأعمال والتصرفات وليس الى الأشخاص من اجل الحفاظ على معنوياً لهم.

تفعيل نظام المعلومات:

يقوم المسير بتوجيهه الأفراد بطريقة مستمرة لأن الاتصال الدائم وبكل الطرق يساعد على الالامام وتحسين سير العمل.

مبدأ الفريق:

من أهم الأعمال التي يقوم بها المسير هي تحسين الأفراد في المؤسسة بمحكاتهم واهيئتهم مما يعزز العلاقات الإجتماعية التي من شأنها ان تزيد من مستوى النشاط خاصة وان الابتكار هو عملية جماعية.³

المسير والقدرة على التنبؤ بالمشاكل ومعالجتها:

يؤثر السلوك الشخصي تأثيراً مباشراً في كيفية اتخاذ القرار، فكل مدير له أسلوبه حتى لو تساوت الامكانيات و المهارات، وبالنسبة لأسلوب الإحساس بالمشكلة و التعامل معها، فإن المديرين يختلفون في أساليب تعاملهم مع المشكلات الإدارية التي تعرّضهم في حياتهم العملية، وهذا الاختلاف يبرز بصورة خاصة في مدى الإحساس بالمشكلة وكيفية التجاوب معها بالإضافة إلى اختيار الطريقة الملائمة للتصدي لها.⁴

- الإحساس بالمشكلة و التجاوب معها :

و المديرون في هذا الحال أنماط متعددة أهمها⁵:

- المسير المتحاوب :

يدرك المشكلة فور وقوعها، وله القدرة على التنبؤ بوقوعها أحياناً قبل فترة من الزمن، فيبادر إلى ايجاد اجراءات احترازية، و إيجاد الحلول الملائمة لها، ويعلم المسير المتحاوب على الالامام بالمشكلة معالجتها قبل الاهتمام بمحاسبة المسؤول عنها.

- المسير العدواني :

³ علاء محمد سيد قنديل، القيادة الابتكارية وادارة الابتكار، ط1، دار الفكر، عمان، 2010، ص 159.

⁴ كاسر نصر المنصور، نظرية القرارات الإدارية-مفاهيم وطرائق كمية، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ، ص 32.

⁵ كمال نور الله، وظائف القائد الإداري، ط1، دار طلاس، دمشق، 1992، ص ص 64-65.

يقابل المشكلة برد فعل عدواني، فيغضب بل يثور و يكيل الاتهامات لآخرين على أئم الدين سبباً عن هذه المشكلة، إما لإهمالهم، أو لوجود أهداف تخريبية لديهم، و يهدد و يتوعّد بمعاقبة المسؤولين بدلاً من أن ينادي إلى تحليل المشكلة و إيجاد الحلول الملائمة، و هو بذلك يترك المشكلة جانبًا ليتحرى عن الجهة التي تحملها مسؤولية حدوثها، و ربما يزيد من تفاقم المشكلة عن طريق خلق التوتر في المؤسسة.

- المسير الإنسحابي :

يقابل المشكلة برد فعل إنسحابي، يتبرأ منها مكتفياً بالإيعاز إلى أعزائه بإيجاد الحلول المناسبة، و تحويلهم المسؤلية الناجمة عن التقصير في ذلك، و هو يشعر بأنه عندما يعطي الأمر بإيجاد الحل بأن مهمته قد انتهت، و تخلص من المسؤلية و ألقاها على غيره، و لا يهتم بكيفية ولا مدة إيجاد الحل مما يعطي نوع من اللامبالاة حتى لدى الأفراد في المؤسسة.

- المسير الدفاعي :

يواجه المشكلة برد فعل دفاعي، بالتيار من الأساليب و التركيز على قدرة الموقف، فهو يعد بالدراسة و وضع الحلول، و قد يؤلف لجنة خاصة لمعالجة المشكل، يعمل على تأجيل الحل و المماطلة مما يؤدي إلى تفاقم آثار المشكلة، و يعمل على حل كل المشاكل بنفس الطريقة وأسلوب.

- المسير المصر:

يواجه المشكلة برد فعل إصراري، فيثبت عند الموقف الذي نشأت عنه المشكلة، وبالرغم من أنه لا يتهاون في المشكلة إلا أنه لا يحاول تفهم وجهة الآخرين، بل يعمد إلى أساليب القهر والإذعان و يستخدم السلطة للتغلب على المشككين في الحلول الانفرادية التي يقدمها.

من خلال الأنماط السالفة الذكر يمكن أن نجد كل هذه الأشكال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالنظر إلى أهمية التعامل مع المورد البشري فمن المنطقي أن المسير المتحاوب هو الأقرب .. لكن نظراً لقلة عدد الأفراد في هذا النوع من المؤسسات نجد أن للمسير قدرة على التحكم في كل الأفراد ، مما يؤدي به إلى انتهاج أسلوب الحاسبة و هروبه إلى انتهاج أحد الأنماط الأخرى حسب التركيبة النفسية للمسير والظرف الذي تمر به المؤسسة.

2- اختيار الأسلوب الملائم للتصدي للمشكلة :

توجد في هذا المجال أيضاً أنماط كثيرة من المسيرين ومن أهمها⁶:

- المسير المتسرع :

⁶ كمال نور الله، مرجع سابق، ص 66-67.

تعامل هذا النوع بالعاطفة في مواجهة المشاكل، فحالما يلمسون ظاهرة معينة تبين عن وجود مشكلة ما، ويبالغون في تقدير تلك الظاهرة، و في النتائج التي يمكن أن تنتهي إليها فيعمدون إلى اتخاذ إجراءات سريعة، و غالباً ما تكون مرجحة، و غير ملائمة لحجم و نوع المشكلة و لا شك أن ذلك يورط المؤسسة في أخطاء هي في غنى عنها، كما قد يقوم بافتعال مشاكل حقيقة، بسبب تصورات وهمية.

- المسير الخذر :

يعمل على مراقبة و تفحص الظاهرة، و مدى تكرارها و عواملها و أسبابها، قبل القيام بأي إجراء ، بعد ذلك يبدأ عملية التحليل و اتخاذ الحلول الملائمة للقضاء عليها قبل تفاقمها. و هذا النمط يدل على التوازن في شخصية المسير، مما يجعل رد فعله إزاء كل مشكلة موازي تماماً لأهميتها و آثارها المرتبطة الحقيقة.

- المسير الواثق : هذا النوع لا يهتم بالظواهر والمشاكل و يعمل على تبسيطها استناداً إلى ثقته بقدراته على وضع حد لها حالماً يشعر بأنها باتت تشكل خطراً فعلياً على المؤسسة، لكن هذا النوع يشجع على تنايم الظاهرة و ازديادها، إلى أن تصبح حقيقة واقعة قد تجر المؤسسة إلى العديد من المشاكل نتيجة الخطأ في تقدير الوقت الملائم للجسم، فتتعاظم المشكلة حتى تصبح فوق قدراته .

- المسير اللامبالي :

يترك الأمور على حالها مما يؤدي إلى تفاقم المشاكل و يتغذر دائماً بصعوبة ايجاد حل لتلك المشاكل، إلى أن تصبح فعلاً معقدة و صعبة التفكير و التحليل نظراً للتراكم السلبي ، مما يؤدي به إلى التهرب من المسؤولية والحاقة بأفراد آخرين

١- قدرات المسؤول الإستراتيجي للموارد البشرية

تزداد أهمية إدارة الموارد البشرية باعتبارها شريك في العملية الإستراتيجية، وهذا ما يتطلب من مسؤوليتها التوفير على قدرات ومهارات جديدة تختلف عن تلك التي كانت مطلوبة في السابق، وبصفة عامة يحتاج مسؤولي إدارة الموارد البشرية إلى أربعة أنواع من القدرات حتى يصبحوا شركاء حقيقيون في عملية الإدارة الإستراتيجية وهي⁷:

أولاً : القدرة على فهم مجال النشاط :

⁷ محسن احمد الخضريري، مرجع سابق، ص 106.

ويتمثل في الدراسة بالظروف و المتغيرات البيئية المحيطة بالمؤسسة والفهم الواسع لطبيعة نشاطها ومنتجاتها وأسواقها بحيث تساعد هذه المعرفة على إتخاذ قرارات منطقية لدعم الخطة الإستراتيجية للمؤسسة في ضوء المعلومات الدقيقة المتوفرة.

ثانيا : **المعرفة المهنية والفنية** : ينبغي أن يتميز مسؤول إدارة الموارد البشرية بالكفاءة والمعرفة الواسعة لأحدث التطورات والمارسات في الحالات ذات العلاقة مثلا بإختيار العاملين تحفيز وأنظمة المكافآت، التدريب والتنمية... إلخ. ويمكن لهذه البرامج أن تساهم في خلق ميزة تنافسية للمؤسة، وهذا ما يتطلب توفير القدرة على تقييم هذه الأساليب والبرامج الجديدة وإستخدام ما يمكن أن تستفيد منه المؤسسة.

ثالثا : إدارة عمليات التغيير :

تنطوي هذه النوعية من القدرات على إمكانية تشخيص المشكلات، تطبيق إستراتيجيات التغيير وتقييم النتائج فوحدات المؤسسة تتغير في كل مرة تغير فيها هذه الأخيرة إستراتيجيتها ومثل هذه التغييرات قد يترتب عليها نشوء الصراع أو الغموض في الأدوار والمهام بين الأفراد المنوط بهم تنفيذ الخطط أو البرامج، ومن هنا لابد أن يمتلك مسؤول إدارة الموارد البشرية الرؤوية والمهارة لمراقبة التغيير ومتابعته بالأسلوب الذي يساعد على تحقيق النجاح.

رابعا : القدرات التكاملية :

ينبغي على مسؤول الموارد البشرية أن تكون له القدرة على إحداث التكامل بين مجالات القدرات الثلاث السابقة من أجل زيادة قيمة إضافية للمؤسسة، وتمكينها من التفوق والتميز بحيث يتطلب ذلك توافر النظرة الشمولية وال العامة، على الرغم من أهمية التعرف على كيفية إحداث توافق بين الأنشطة المختلفة للموارد البشرية والإلام بتأثيراتها المتداخلة حتى تتحقق لها الفعالية. والشكل المولى يعرض القدرات الأربع التي ينبغي أن يتتوفر عليها مسؤول الموارد البشرية.

2- المسير ومشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات :

يؤكد العديد من الكتاب و الباحثين على أهمية و ضرورة مشاركة الأفراد و الجماعات في عمليات اتخاذ القرارات لما يترتب على ذلك من نتائج و آثار إيجابية مثل زيادة الإنتاج و تحسين نوعيته، و تحسين الأداء، و زيادة الرضا الوظيفي و تعزيز الالتزام و الانتفاء الأفراد في للمؤسسة والابتعاد عن خلق الصراعات . إن التحديات الكبيرة التي تواجه المؤسسات المعاصرة تتطلب مزيداً من المشاركة في اتخاذ القرارات للوصول إلى قرارات أفضل، كما أن الأفواج الجديدة التي تلتحق بالمؤسسات تتوقع أن يسمح لها بالمشاركة في التأثير على القرارات المتعلقة بأعمالهم، و من ناحية أخرى، فإنه أصبح ينظر إلى المشاركة من زاوية أخلاقية، إذ أن عدم المشاركة يؤدي إلى إلحاق أضرار نفسية بالعاملين على المدى البعيد.

يمكن أن تتم مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات على أساس فردي أو جماعي و بصورة رسمية أو غير رسمية، من خلال الأساليب التشاورية أو الديموقراطية، و باستطاعة المسير أن يمارس درجات متفاوتة من المشاركة، و ليس بالضرورة الالتزام بنمط واحد، و ذلك تبعاً للموقف و الظروف⁸، و يتوقف نجاح المشاركة و فاعليتها على توافر متطلبات و شروط معينة، يتعلق بعضها بالأفراد أنفسهم و البعض الآخر له صلة باليئة، و من هذه العوامل نجد :

- توافر الوقت اللازم للسماح بالمشاركة؛

- الفوائد المتوقعة من المشاركة تفوق التكلفة؛

- الموضوع الذي سيشارك فيه العاملون له صلة بمصالحهم؛

- يمتلك المسؤولون القدرات المناسبة لمعالجة الموضوع؛

- مقدرة متبادلة على الاتصال؛

- عدم شعور أي طرف بالتهديد؛

1- ضرورة التغيير :

التغيير هو التحول من حال إلى حال، والتغيير في المنظمات أو التغيير المنظمي يعني التحول أو التنقل أو التعديل من حال إلى حال آخر⁹، كما يمكن اعتبار التغيير تحركاً ديناميكياً بإتباع طرق و أساليب مستحدثة ناجمة عن الابتكارات المادية، والفكرية وفق الاستعداد الفني والإنساني. وفي جميع الأحوال نجد أنَّ التغيير ظاهرة يصعب تجنبها¹⁰، كما يعرفه عبد الباري درة بأنه : "عملية إدخال تحسين أو تطوير على المنظمة بحيث تكون مختلفة عن وضعها الحالي، وبحيث تتمكن من تحقيق أهدافها بشكل أفضل".¹¹

2- أنماط التغيير في المؤسسة :

⁸ حسين حريم، شفيق حداد وآخرون، أساسيات الإدارة، دار الحامد، عمان، 1998 ، ص 153.

⁹ سعيد يس عامر، علي محمد عبد الوهاب، الفكر المعاصر في التنظيم والإدارة، ط2، مركز وايد سيرفيس للاستثمارات والتطوير الإداري، مصر، 1998 ، ص 544.

¹⁰ سعيد يس عامر، الإدارة وتحديات التغيير، ط1، مكتبة جريير، مصر، 2001، ص 255.

¹¹ موسى اللوزي، التطوير التنظيمي: أساسيات ومفاهيم حديثة، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999 ، ص 49.

يأخذ التغيير في المؤسسة عدة أشكال، يتم تصنيفها وفقاً للمعايير التالية:

2-1 حسب معيار السبب: تنقسم الأسباب المؤدية للتغيير إلى ثلاث مجموعات رئيسية

هي: أسباب أو ضغوط خارجية، مشاكل داخلية ودافع السيطرة على المحيط :

▪ تغيير استجابةً لضغط خارجية.

يعتبر قيام المؤسسة بالتغيير في هذه الحالة أمر حتمي ومفروض وليس اختياري، إذ أنه ليس بإمكانها الاستمرار والنشاط دون تحديد وتحديد وسط مؤسسات منافسة ذات أساليب إدارية وإمكانيات حديثة متطرفة وهو ما يسمى بعملية التكيف الداعي؛

▪ تغيير هادف حل مشاكل داخلية.

تواجده المؤسسة مشاكل داخلية تتسبب في تدني مستوى أدائها مما يدفعها إلى احداث تغيير داخلي يساعدها على تخطي تلك المشاكل في اقصر فترة ممكنة لأن عملية العلاج تتطلب جهد وقت ليس في صالح المؤسسة؛

▪ تغيير هدف السيطرة على المحيط.

يحدث هذا التغيير بداعي وبتخطيط من المؤسسة، ووفق إرادتها دون ضغوط خارجية أو داخلية، وذلك قصد تأثيرها في المحيط وإحداث التغيير فيه لصالحها وهو ما يسمى بالتغيير الهجومي الذي تهدف المؤسسة من ورائه على السيطرة على السوق.

2-2 حسب معيار أسلوب مواجهة تغيرات المحيط:

وفق هذا المعيار بأخذ التغيير ثلات أشكال هي:

▪ تغيير مخطط:

تقوم المؤسسة بالتخطيط للتغيير عندما تتبأ بحدوث اجراءات جديدة في المحيط قد تؤثر على نشاطها، ولهذا تستعد لمواجهتها، ويقصد بالتغيير المخطط ذلك الإجراء الإداري الهدف إلى إحداث تعديل معين ومحسوب في المؤسسة أو أحد عناصرها وفقاً لخطة زمنية وعلى أساس تفكير وتقدير لتكلفة التغيير ومتطلباته من ناحية و الفوائد المترتبة عليه من ناحية أخرى.¹²

▪ تغيير داعي:

¹² السلمي علي، مرجع سابق، 2004، ص 259.

تقوم المؤسسة بهذا النوع من التغيير لتكيف مع ما يحدث من تغيرات في محيطها لتمكن من الاستمرار والمحافظة على مكانتها. هذا النمط من التغيير يعتبر تقليدياً وهو يأخذ شكلاً من أشكال ردود فعل المؤسسات للدفاع عن وجودها والحفاظ على مكانتها التنافسية¹³.

▪ **التغيير هجومي:**

هذا النوع من التغيير يحدث دون ظهور تغيرات في محيط المؤسسة، فهو سباق للتغيير، والقصد منه التحكم والسيطرة على المحيط والتأثير فيه بفرض أوضاع وظروف جديدة من قبل المؤسسة، غالباً ما يكون عن طريق طرح شيء جديد مبتكر.

2-3 حسب معيار مدة إحداث التغيير:

يصنف التغيير إلى نوعين:¹⁴

▪ **التغيير التدريجي:**

يكتمل حدوث هذا التغيير في المؤسسة تدريجياً على امتداد فترة معينة وفق وثيرة منتظمة، ويتعلق بالأخص بال المجال الإنساني، ويبلغ هذا النوع من التغيير فعاليته القصوى، إذا أصبح عملية مستمرة تطبق على المنظمة بأكملها.

▪ **التغيير الجذري:**

هو التغيير المفاجئ والعارض، إذ لا يستغرق مدة طويلة ويتميز بتركه لآثار ظاهرة، قد يكون منها السلبي على المؤسسة، وتطبق المؤسسات هذا النوع من التغيير خصوصاً في المجال التجاري أو عند القيام بالتغيير الهيكلـي بسبب برنامج جديد سطرته المؤسسة.

3- مجالات التغيير:

تعرف عملية التغيير بتبني المؤسسة لفكرة أو سلوك جديد يستهدف إعادة هيكلة الموارد والامكانيات لزيادة القدرات، وخلق قيمة اضافية، وتحسين العوائد والنتائج، وتشمل هذه العملية المهام والتكنولوجيا والهيكل التنظيمي والافراد التي تساعـد في انجاز الاهداف بكفاءة عالية.

يمكن للمؤسسة أن تحدث التغيير في مختلف عناصرها الداخلية التي نصفها إلى أربع مجالات رئيسية:

¹³ علي محمد منصور، مبادئ الإدارة: أسس ومفاهيم، ط1، مجموعة النيل العربية، مصر 1999، ص366.

¹⁴ Robert Heller, Gérer le changement, Mango pratique, Italie, 1999, p p 12-13.

3-1 التغيير الاستراتيجي:

يحدث التغيير في هذا المجال على استراتيجيات المؤسسة بما فيها الاستراتيجية الكلية للمؤسسة، استراتيجيات الإدارات الفرعية والاستراتيجيات الوظيفية عن طريق تغيير مجموعة القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد والوسائل اللازمة لتحقيق أهداف محددة على المدى البعيد، سواء تعلق الأمر بعملية تخصيص الموارد، وأيضاً تغيير الأهداف المسطرة. ومن أمثلة هذا التغيير تقديم المنظمة لمنتجات جديدة أو دخول أسواق جديدة.¹⁵

3-2 التغيير الهيكلي:

يتمثل التغيير الهيكلي في تغيير الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وأيضاً هيكل الإدارات الفرعية وتوزيع الوظائف. كما يشمل مصادر اتخاذ القرارات¹⁶، كما يشمل درجة الرسمية والمركزية، نطاق الإشراف والعلاقات ما بين العمال، بالإضافة إلى الأنظمة المتّبعة في المؤسسة مثل: نظام المكافآت، تقييم الأداء، ونظم الرقابة...

3-3 التغيير التكنولوجي:

تقوم المؤسسة بالتغيير التكنولوجي لواجهة الأوضاع الجديدة باقتناء التكنولوجيات التي تعود عليها بالفائدة، كتخفيض التكاليف، تحسين الجودة والالتزام بأفضل مواعيد تسليم الإنتاج. ويتمثل التغيير التكنولوجي في إدخال وسائل إنتاج حديثة أو تغيير طرق وخطوط الإنتاج. كما أنه يتعدى وظيفة الإنتاج، حيث أن المؤسسات حالياً تقوم بتطوير طرق ووسائل الاتصال باقتناء وسائل وتقنيات الاتصال الجديدة.

يمكن التركيز على عملية التغيير التكنولوجي باعتباره ذو علاقة متبادلة ووطيدة بالابداع والابتكار في المؤسسة، اذ يمثل التقدم التكنولوجي اكبر مولدات الضغط على المؤسسة لغير طرقها التقليدية التي تتبعها، ويمكنها أن تغير الوضع من الضغط الى التحفيز، خاصة اذا استطاعت ان تبني وتنظم لقاعدة تكنولوجية في المؤسسة.

3-4 التغيير الإنساني:

¹⁵ راوية حسن، السلوك في المنظمات، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص .313

¹⁶Jean Brilman, les meilleurs pratiques du management au cœur de la performance, 3ème tirage, édition d'organisations, paris , 2000, P 363.

¹⁷ راوية حسن، مرجع سابق، ص ص 313-314

يعني التغيير الإنساني تغيير الأفراد القائمين بالعمل ويأخذ شكلين¹⁸:

1. تغيير الأفراد بالاستغناء عن بعضهم وإحلال غيرهم في محلهم؛
2. التغيير النوعي للأفراد، وذلك برفع مهاراتهم وتنمية قدراتهم أو تعديل أنماط سلوكهم وقيمهم وكل الجوانب البسيكولوجية في العمل من خلال نظم التدريب والتنمية البشرية وتطبيق قواعد المكافآت والجزاءات التنظيمية.

5-3 التغيير التنظيمي:

التطوير التنظيمي هو تغيير مخطط ومستمر لفترة طويلة الأجل وشاملة للمؤسسة ككل، حيث يمكنها من تحقيق الأهداف التالية¹⁹:

- زيادة كفاءة الأداء الوظيفي وفعاليته؛
- تحسين قدرة المنظمة على التغيير والتجديد والتكييف مع المتغيرات الخارجية كلما دعت الضرورة؛
- تحسين قدرات المنظمة على حل المشاكل الداخلية؛
- خلق المناخ المنظمي الناجح القائم على الثقة والتعاون والذي يؤدي إلى زيادة في الرضا الوظيفي والانتماء الوظيفي والإنتاجية.²⁰

كما يتعلّق التطوير المنظمي بمجموعة من العناصر نذكرها فيما يلي:²¹

❖ المدى الطويل:

توجه مجهودات التطوير المنظمي نحو المستقبل البعيد، فهو عملية مستمرة تهدف لتطوير ثقافة المؤسسة وقيمها ومبادئها. والثقافة مفهوم ينصب على المدى البعيد لأنها تتعلق بالقواعد السلوكية التي يتبعها أفراد المؤسسة في إنجازاتهم ومعاملاتهم، وكذلك التكيف والقدرة على التغيير ومقوماته ينصب على المستقبل البعيد.

❖ حل المشكلات والتخاذل القرارات:

¹⁸ السلمي علي ، مرجع سابق، 2004، ص ص 257-258.

¹⁹ راوية حسن، مرجع سابق، ص 319.

²⁰ موسى اللوزي، مرجع سابق، ص 17.

²¹ سعيد يس عامر، استراتيجيات التغيير، مركز وايد سيرفيس للاستشارات والتطوير الإداري، مصر، 1994، ص ص 527-531.

يركز التطوير المنظمي اهتمامه على أهم عمل في الإدارة، وهو اتخاذ القرارات ومواجهة المشكلات والعمل على حلها باستمرار. خاصة وأن المشاكل التي تحدث في المنظمات متعددة، فمنها ما يتعلق بالجانب الفني، وآخر إنساني أو تسويقي أو مالي، وإذا تداخلت هذه المشاكل فيما بينها وأصبحت تؤثر في بعضها البعض زادت درجة تعقيدها وصعب حلها على المسير، وزاد تأثيرها على أهداف المنظمة وسياساتها وإنجازاتها أفرادها.

❖ التكيف والتغيير:

تعامل المؤسسة مع البيئة التي تعيش فيها، بحيث تحصل على مدخلاتها منها كما تطرح فيها خرجاتها التي تساهم في تقدم أفراد المجتمع، وتحقيق رفاهيتهم وازدهارهم، ولذلك فإن العلاقة بين المنظمة والبيئة هي علاقة تأثير وتأثير وتفاعل مستمر، وبالتالي يصبح مهمًا تكيف المنظمة مع البيئة وتكيفها لصالحها، تبعًا لما يحدث من ظروف وتغيرات تكنولوجية واقتصادية واجتماعية وغيرها. وقد تكون البيئة مصدر للتغيير، كما قد تكون المنظمة هي المصدر، والأمر في الحالتين يتطلب التكيف والتخطيط واحتساب النتائج وطرق الاستفادة من التغيير وتجيئه لصالح المنظمة وهذا ما يصبو إليه التطوير المنظمي.

-1 معوقات التغيير:

يواجه التغيير المنظمي العديد من المشاكل والمعوقات في مجالات مختلفة أهمها:

- جمود القواعد والإجراءات والهيكل التنظيمي؛
- سوء وسائل الاتصال؛
- الدرجة العالية من الرسمية؛
- نقص الموارد لإحداث التغيير؛
- التكنولوجيا المتاحة ومدى إمكانية المنظمة الحصول عليها؛
- ومن أهم معوقات التغيير المنظمي، هناك مقاومة الأفراد العاملين بالمنظمة.

1-1 مقاومة التغيير:

هي عبارة عن قوة رد فعل الأفراد تجاه التغيير، كما أنها ليست في جميع الأحوال رد فعل سلبي، فقد تكون دفعًا للمسؤولين للتفكير مليًا في التغيير أو تكون تحذيرًا أو إشارة إلى وجود بعض جوانب القصور، فيما يقونون به وفي هذه الحالة تستفيد الإدارة من ذلك.

تأخذ مقاومة التغيير أشكال مختلفة، بعضها يكون ظاهراً مثل تكوين تجمعات، المصارحة برفض التغيير أو ترك العمل، والبعض الآخر ضمني أو غير ظاهر كاستغراق فترات أطول في تنفيذ الأعمال، زيادة عدد الأخطاء المرتكبة، تمارض العاملين وزيادة عدد الغيابات. كما تترجم مقاومة التغيير عن الأسباب التالية²²:

أ - قلة الفهم والثقة:

قد يكون السبب في المقاومة هو نقص المعلومات الازمة، فعدم معرفة الأفراد لطبيعة التغيير وأهدافه، نطاقه، أو طرق تطبيقه، وأهم من ذلك نتائج التطبيق وتأثيره عليهم²³ سيؤدي غالباً إلى رفض هذا التغيير وظهور ردود فعل تدل على هذا الرفض. كما أنّ نقص ثقة الأفراد في دوافع من ينادون بالتغيير تعد سبباً للمقاومة.

ب - الخوف:

كما قد يعود سبب المقاومة لتخوف الأفراد مما سينتظر عن التغيير مثل: فقدان الاعتبار والسلطة، أو تأثير الأجر الحالي (الخفاض)، وأيضاً الخوف من الفشل في التكيف مع الأوضاع الجديدة. وقد ترجع إلى الخوف من عدم التعلم، أو من ضياع ما حصله الفرد من معرفة ومهارات في مجال معين، وما أنفقه في تحصيل ذلك من وقت وجهود وتكليف، فإذا كان التغيير يستلزم معرفة ومهارات جديدة غير التي يحوزها الفرد حالياً فإنه يحس كأن ما تكبده من نفقات لم يعطه العائد المطلوب.

ج - نقص التحفيز:

من الأسباب الأخرى المؤدية لمقاومة التغيير هي نقص الحوافر التي تقدمها الإدارة للأفراد الذين سيتأثرون بالتغيير، فقد يطمع هؤلاء في بعض الإغراءات المادية أو المعنوية ليقبلوه²⁴.

1-2 كيفية التعامل مع المقاومة:

هناك إجراءات تمكن المسير والمؤسسة من تفادي ظهور المقاومة عند تنفيذ التغيير وبالتالي هي إجراءات تسبق ذلك التغيير أهمها:

²² محمد رضا شندي، الجودة الكلية الشاملة والإيزو 9000 بين النظرية والتطبيق، ط1، بيمكو، عمان، 1996، ص 286.

²³ سعيد يس عامر، مرجع سابق، 1994، ص 217.

²⁴ نفسه، ص 218.

- إشراك الأفراد في عملية التخطيط للتغيير، ورما في تحديد أهدافه والتعرف على تصوراتهم واقتراحاتهم بشأن تنفيذه ، فبها يشعر الأفراد بأهمية وضرورة التغيير وبأنه ليس مفروضاً عليهم بل هم مشاركون في إدراجه.
- إمداد الأفراد بالمعلومات الصحيحة اللازمة عن التغيير²⁵ المتوقع والإجابة عن كافة تساؤلاتهم للتوضيح والتوعية وزرع الثقة في نفوسهم؛
- توفير الحوافر المادية والمعنوية الملائمة لدفع الأفراد على قبول التغيير وتحريك رغبتهم في تنفيذه وإنجاحه؛
- تدريب الأفراد ليس فقط من الجانب الفني، ولكن أيضاً من جانب الاتجاهات، وتدريب المشرفين والرؤساء على طرق تنفيذ التغيير، وعلى كيفية التعامل مع المرؤوسين خلال فترة التغيير.²⁶

وإذا ما قامت المنظمة بتنفيذ التغيير دون القيام بهذه الإجراءات، واصطدمت برد فعل الأفراد أي برفضهم له، فعليها القيام بـ:

- التقرب من الأفراد والاستماع إليهم لمحاولة معرفة أسباب الرفض وبالتالي معالجتها بتوضيح الأمر وتقديم معلومات حول التغيير وأهميته وضرورته؛
- تقديم الحوافز لتقبل الأفراد للوضع الجديد والمشاركة في تنفيذه وإنجاحه؛
- وضع وتنفيذ برامج التدريب اللازمة.

ادارة الصراع

حظي الصراع باهتمام واسع من قبل الكتاب والباحثين وقد عكست المدارس تبايناً واضحاً بشأن الصراع ودوره في سلوك الأفراد والمنظمات، إذ نظر إليه الكلاسيكيون على أنه قوة سلبية في العمل التنظيمي يجب تجنبه ومنع حدوثه قدر الامكان، بينما نظر إليه السلوكيون على أنه أمر غير مرغوب فيه، ولتحقيق التوافق المطلوب، فإنهم ركزوا على أهمية النظام الاجتماعي واعتبروه المفتاح الرئيسي لذلك من خلال توافر تسهيلات شبكة العمل الاجتماعية، وجعل العاملين سعداء، فالسعادة والتوافق في رأيهم هما أفضل الطرائق للحصول على الفاعلية التنظيمية.

- أما اليوم فقد اختلفت النظرة إلى الصراع بشكل كبير، حيث ينظر إلى الصراع ليس فقط كأمر لا يمكن تجنبه بل إنه أمر مرغوب فيه لأن الصراع يولد القلق والإحباط مما يدفعنا إلى ايجاد طرق لتنفيذ العمل بأسلوب مختلف عن المعتاد وبالتالي إلى تحطيم العقبات وحل المشكلات القائمة، فالقلق يمكن أن يساعد على إثارة الإبداع لذلك فان الاتجاه الحديث هو ليس تجنب الصراع، بل كيفية إدارته بحيث تكون المنظمة

²⁵ Robert Heller, Op.Cit, P 39.

²⁶ سعيد يس عامر، مرجع سابق، 2001، ص 219

قادرة على تكييفه لصلحتها وتحقيق أهدافها، وتتضمن عملية إدارة الصراع المحافظة على حالة التوازن، فعندما يكون الصراع أقل من الحالة المرغوب فيها فإن ذلك يؤدي إلى الجمود واللامبالاة مما يستدعي استخدام استراتيجيات لإثارة الصراع داخل المنظمة، أما إذا كان الصراع أكثر من الحالة المرغوب فيها فإن ذلك يؤدي إلى الفوضى وانعدام السيطرة وبالتالي الأزمة .

- وما يعزز الأهمية المتقدمة، ما أشارت إليه الجمعية الأمريكية للإدارة في إحدى دراساتها بأن المدير يستغرق حوالي 20% من وقته في معالجة وإدارة الصراع. كما توصلت إلى إن عملية إدارة الصراع احتلت أهمية أعلى من اتخاذ القرارات، القيادة، ومهارات التسويير

تعريف الصراع:

هناك الكثير من التعريفات تقرب في مفهومها وتخالف في شكلها ومنها :

- هو حالة اضطراب وتعطيل لعملية القرار بحيث يواجه الفرد أو الجماعة صعوبة في اختيار البديل أو الموقف الذي تعارض فيه الأهداف، الأفكار، الفلسفات، التوجهات بين اثنين أو أكثر من الأفراد أو الجماعات.
- هو حالة تكون فيها القيم أو الأهداف أو الحاجات غير متوافقة.
- نضال علني بين اثنين أو أكثر من الجماعات في منظمة ما أو بين اثنين أو أكثر من المنظمات يحدث عندما تتعارض أنشطة أحد الأطراف مع نتائج أو جهود الطرف الآخر قد يكون سببها ندرة الموارد أو محدودية الفرص.

ثانياً: مراحل الصراع :Stage of conflict

يتجلّى مفهوم الصراع من خلال النظر إليه كعملية ديناميكية تمر خلال سلسلة متّعاقبة من المراحل والأحداث التي تتولّد باستمرار، وهناك عدة نماذج لتوضيح هذه المراحل سيتم استعراض نموذجين هما: نموذج Rahims ونموذج Ponds

أ - نموذج مراحل الصراع :Pondy model

حدد Pondy الصراع بخمس مراحل متّعاقبة

1. مرحلة صراع كامن: هو صراع محتمل قد ينشأ عن ظهور شروطه الحقيقة مثل المنافسة على الموارد، التباين في الأهداف، وتكون عملية نشوئه سهلة ما لم يتم إدارة الموقف بحذر لتجنبه.

2. مرحلة ادراك الصراع: ويتمثل بادراك الأطراف للصراع المحتمل عندما يتعرف المسير على بعض مظاهر الصراع كان تقوم مجموعة أو قسم على إعاقة تحقيق أهداف قسم آخر.

3. مرحلة الصراع المحسوس: ويتم الشعور به عندما يبدأ المديرون بتشخيص الصراع وإلقاء اللوم على الأفراد نتيجة للصراع الحاصل، ويبلور الصراع بشكل أكثر وضوحاً وأكثر تعبيراً عن طبيعته ومسبياته وقد يحصل تعطيل التكامل بين الوظائف والأقسام.

4. مرحلة الصراع العلني: ويظهر بشكل مفتوح، وكل مجموعة تناضل بشكل علني لإعاقة أو تعطيل أهداف الطرف الآخر، مما يعيق عملية التغيير والبحث عن الحلول الممكنة التي تصطدم بمصالح الطرفين.
5. مرحلة ما بعد الصراع: ويتم فيها تسوية الصراع وتحقيق التغييرات الضرورية، وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مرضٍ بحيث تقر أحد الأطراف بأنها الخاسرة فستكون هناك جولة جديدة محتملة من الصدمات المكثفة.

ب - غودج مراحل الصراع :Rahim

1. المرحلة الأولى ظروف ما قبل الصراع:

وتبرز في مظاهر عدم الرضا، بالإضافة إلى بروز العلاقات داخل المنظمة

2. المرحلة الثانية التغيرات السلوكية:

ظهور السلوك العدائي والتشدد المرافق للأطراف المتعارضة، ويتوجه اهتمام المجموعة من إنجاز الأهداف إلى الفوز بالصراع وينظر كل طرف في هذه المرحلة بالنظر إلى الطرف الآخر كعدو.

3. المرحلة الثالثة تشكيل الهيكل:

حيث يلجأ الأفراد إلى الاعتماد على القوانين واللوائح والاتصالات المكتوبة واستخدام الألقاب الرسمية أو عبارة أخرى يصبح الصراع مؤسسيًا مع ظهور الرعامتات

4. المرحلة الرابعة عملية القرار:

تبدأ فيها عملية التفاوض ومحاولة الوصول إلى حل يتناسب مع أهداف الأطراف المتنازعه والتي تتلخص في مجموعة من القرارات

5. المرحلة الخامسة ما بعد الصراع:

وفيها قد يتم الوصول إلى حل يرضي الأطراف أو قد يشعر أحد الأطراف بالخسارة، وهذا ما يؤدي أيضًا إلى صراع كامن.

ثالثاً – مستويات الصراع :Levels of conflict

المستوى	التعريف	مثال	ت
الفردي (الذاتي) Intrapersonal	الصراع الذي يحدث داخل الفرد لعدم قابليته على التعامل بنجاح مع دوره (ضغط الدور)	فرد ما يطلب منه أداء مهمة غير متوافقة مع أهدافه أو قيمه أو طبقته (ظروفه) العائلية Work family	1

فرداً أو أكثر يحاولان الحصول على منصب معين (الترقية) ويسمى هذا أيضاً بتصادم الشخصيات personality clashes	صراع يحدث بين اثنين أو أكثر من أعضاء المنظمة في نفس المستوى أو مستويات مختلفة	بين الأفراد Inter personal	2
الصراع بين العاملين (المشرفين) والعمال في ذات الوحدة لاختلاف توقعات الأدوار	صراع يحدث ما بين أعضاء جماعة أو بين اثنين أو أكثر من الجماعات الفرعية داخل الجماعة الواحدة	داخل الجماعة الواحدة Intra group	3
نزاع بين الوحدات التنظيمية المختلفة على بعض المسائل مثل اعتمادية المهام، تناحر على الموارد، عدم ملائمة المركز.. وغيرها، مثل التزاع الذي ينشأ بين قسم الإنتاج والتسويق، بين الاستشاريين والاختصاصيين	صراع يحدث ما بين اثنين أو أكثر من الوحدات أو الجماعات داخل المنظمة	ما بين الجماعات داخل المنظمة Inter group	4
المصدر بتصرف من: Anthony, W.P., "Organizational Theory a Strategic & Hodge, B, j .Banco, Inc, 1991, p: 535 & Approach", 4th ed., Allyn Noe, R.A., "Management of Organizations", 2nd & Wright, P.M .ed., 1996, p:688			

رابعاً - أسباب الصراع:

1. عدم توافق الأهداف وتمثل في:

- اختصار الأهداف على النخبة (حصر تبادل الأهداف).
- المنافسة على الموارد محدوديتها أو ندرتها.

2. مشاكل في تصميم الهيكل وتصميم العمل، و تتمثل في:

- تداخل المهام ما بين الأقسام.
- ضعف الاتصال والتواصل.
- عدم وضوح المسؤوليات.

- تغيير في الصالحيات.
- سوء معايير الأداء والمكافآت.
- نقص في توافر البدائل (الإحلال)، مثل الخبرات التي لا يمكن تعويضها.

3. صراع الأدوار ويتمثل في:

- التغيير في المراكز والأدوار.
- التغيير في اللوائح والنظم التي قد تقزم بعض المراكز.

4. جو يشجع على الصراع، ويتمثل في:

- وجود أفراد بقيم وعقليات مختلفة.
- مزيج من ثقافات مختلفة (صراع ثقافي)
- أيدلوجيات مختلفة.

خامساً : مؤشرات الصراع :

- انعدام الثقة والاحترام.
- تشويه أو تحريف المعلومات.
- فقدان التعاون.
- تجنب التفاعل.
- التأثير على السامع.
- تزايد الخلافات داخل الجماعات.
- انخفاض الروح المعنوية.
- زيادة القواعد والتعليمات.
- رداءة الاتصالات أفقياً وعمودياً.
- تصاعد التزاع عبر الهيكل.